صفحات من تاريخ العلاقات المصرية الروسية

70 عاماً علاقات دبلوماسية

د. حسين الشافعي
رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير
أنباء روسيا

دار نشر
أنباء روسيا
RUSSIA NEWS

العلاقات المصرية الروسية
(شراكة الماضى فى ثوب المستقبل)

بقلم
د. نورهان الشيخ *

مقدمة :

تمثل ثورة 25 يناير فرصة حقيقية لإحداث تغييرات جوهرية فى السياسة الخارجية المصرية ، وتدشين مرحلة جديدة تتضمن توظيف ما لدى مصر من رصيد ضخم وقدرات دبلوماسية ودور تاريخى فى الانطلاق برؤية وأدوات تحقق المصلحة الوطنية المصرية ، وتصون الأمن القومى المصرى بمفهومه الشامل .

فقد شهد العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين بدء حقبة جديدة فى العلاقات الدولية تتضمن تحولاً تدريجياً إلى نظام دولى متعدد القوى . وقد أصبح هذا التغير حقيقة واضحة . فالنجم الأمريكى آخذ فى الأفول سريعاً منذ منتصف العقد الماضى ، حيث تتراجع الهيمنة الأمريكية ، وتتصاعد قدرات أخرى مثل الصين وروسيا وغيرها من القوى الآسيوية المهمة والفاعلة إقليمياً ، التى ترغب فى لعب دور مؤثر فى إطار نظام دولى أكثر توازناً وربما أكثر عدالة أيضاً ، الأمر الذى دفع كثير من المتخصصين إلى الاعتقاد بأنه إذا كان القرن التاسع عشر هو القرن الأوروبى ، والقرن العشرون هو القرن الأمريكى ، فإن القرن الحادى والعشرين هو القرن الآسيوى . صحيح إن هذه القوى الصاعدة لا تستطيع حتى الآن فرض أجندة عالمية ولكنها استطاعت تحجيم الولايات المتحدة وإعاقة حركتها فى مواقف عدة . وسوف تتضح معالم هذا التغيير وتتأكد خلال السنوات القادمة وما تنطوى عليه من تداعيات للأزمة المالية العالمية ، وتفاعلات بين روسيا والصين من جانب والولايات المتحدة من جانب آخر . وهو أمر يبدو طبيعياً ، فتتبع تاريخ العلاقات الدولية وتطورها يؤكد إن سيطرة أى قوة على قمة النظام الدولى مهما طالت مدتها إلى زوال .

فى ضوء ما تقدم يتعين على السياسة المصرية التحرك فى إطار استشراق مستقبلى ، ولا يعنى هذا بالطبع التخلى عن دوائر الحركة الحالية ، والتى تظل مهمة ومحورية على الأقل فى المستقبل المنظور ، وإنما دعم علاقاتها بالقوى الآسيوية عامة ، وروسيا والصين خاصة ، لاسيما فى المجالات الاقتصادية والتقنية ، وربما العسكرية أيضاً ، حيث تتميز الشراكة مع الدول الآسيوية عامة بأنها أكثر عدلاً وإنصافاً للطرف المصرى ، ولا تنطوى على شروط سياسية تمثل

* أستاذ مساعد العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

تدخلاً فى الشئون الداخلية لمصر، كما إن الدول الآسيوية أكثر استعداداً لنقل التكنولوجيا بما فى ذلك know how ، الأمر الذى سيضيف دون شك للقدرات المصرية، ويضمن استقلال قرارها السياسى.

وعلى مدى العقود الستة الماضية كان الاتحاد السوفيتى ثم روسيا الاتحادية شريكا مهماً لمصر. ولقد مثلت زيارة الرئيس الروسى فلاديمير بوتين لمصر فى أبريل 2005، والتى كانت الأولى منذ عام 1964 ، وشملت أيضاً فلسطين ومقر جامعة الدول العربية نقطة تحول فى العلاقات المصرية الروسية ، وعكست تقدير القيادة الروسية لمصر ومكانتها فى العالم العربى، والرغبة الصادقة فى دفع التعاون بين البلدين قدما فى شتى المجالات. كما كانت علامة فارقة ليس فقط فى العلاقات المصرية الروسية ، ولكن فى السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، وبداية جادة لعودة الدور الروسى فى المنطقة من منطلقات جديدة، وعكست مدى دفئ العلاقات المصرية الروسية والتطور الذى شهدته والآفاق والإمكانات المتاحة لشراكة مستقبلية بين البلدين تضيف الكثير للقدرات المصرية فى مختلف المجالات، على النحو الذى يجعل منها ضرورة تنموية لمصر وذلك بالنظر لحيوية القطاعات التى تتضمنها . وهو ما أكدته زيارة الرئيس ديمترى ميديفيديف لمصر فى يونيو 2009 والتى نقلت العلاقات المصرية الروسية إلى مستوى استراتيجى غير مسبوق ، حيث تم توقيع اتفاقية للشراكة الاستراتيجية بين البلدين وتكثيف الاتصالات المنتظمة فى المجال السياسى.

إلا أنه لا يجب توقع شراكة مع روسيا أو دور كالدور الذى كان يلعبه الاتحاد السوفيتى ، ليس فقط لاختلاف المقومات والامكانات الروسية الحالية عن تلك التى كانت متاحة للاتحاد السوفيتى. ولكن. وهو الأهم ، اختلاف رؤية القيادة الروسية الحالية للدور الروسى دولياً وإقليميا، وربطها بين هذا الدور والمصالح الروسية ، وانطلاقها من منظور تعاونى وليس تنافسيا مع الولايات المتحدة ، وذلك خلافا لرؤية القيادة فى فترة الاتحاد السوفيتى ، والتى كان يهيمن عليها الاعتبارات الأيديولوجية ومقتضيات المنافسة العالمية مع الولايات المتحدة . ويبدو هذا طبيعياً فى ضوء زوال التناقض الأيديولوجى بين روسيا والولايات المتحدة بانهيار الاتحاد السوفيتى، وتحول العلاقة بينهما من الصراع والتنافس إلى «الشراكة الاستراتيجية». فلم يعد هناك شرق أو غرب، ولكن هناك ثمانية كبار بينهم روسيا والولايات المتحدة.

فى هذا الإطار ، فإن روسيا لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية أو منافسة الولايات المتحدة والتأثير سلباً على علاقاتها بمصر، وانما إلى شراكة استراتيجية مع مصر بالمعنى الاقتصادى والتقنى ذات عائد اقتصادى مباشر لروسيا، وعائد تنموى حقيقى لمصر.

انطلاقاً مما سبق تبرز مجموعة من المقومات التى تحكم العلاقات المصرية الروسية ونموها المضطرد فى المستقبل ، أهمها:

أولاً- الخبرة التاريخية الإيجابية للتعاون

تعود العلاقات المصرية الروسية بجذورها إلى القرن السادس عشر، عندما عبر أول رحالة روسى صحراء سيناء عام 1561. كما كانت روسيا من أقدم القوى الكبرى التى ارتبطت بعلاقات رسمية مع مصر ، حيث عينت روسيا قنصلاً لها فى الإسكندرية عام 1784. ولقد اتسمت هذه

العلاقات منذ بدايتها بالود والتعاون وعدم التدخل فى الشئون الداخلية. وكان لروسيا مواقف لا تنسى بالنسبة لمصر.

ففى مارس 1919 بعث لينين قائد الثورة البلشفية فى روسيا برسالة إلى الزعيم المصرى سعد زغلول قائد ثورة 1919، عبر فيها عن دعمه للثورة المصرية وعرض مساعدته للشعب المصرى فى مقاومته للسيطرة الاستعمارية. وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956، أعلن الرئيس خروشوف أنه إذا لم يبادر المعتدون إلى سحب قواتهم فإن الاتحاد السوفيتي لن يمنع المتطوعين السوفيت الراغبين في الاشتراك مع شعب مصر في نضاله من أجل الاستقلال، وهدد بقصف عواصم الدول المعتدية بالسلاح النووي أن لم يتوقف العدوان، وهو الموقف الذي أسهم في إنهاء العدوان الثلاثي على مصر. وفى وقت الحصار الأمريكي الغربي على مصر الناصرية، وازدياد الضغوط الاقتصادية عليها، واقتراب فراغ مخازن الغلال في مصر، أمر الرئيس خروشوف البواخر المحملة بالقمح المستورد لصالح الاتحاد السوفييتي من أن تحول مسارها، وتحط بحمولتها فى الموانئ المصرية.

كما كان للاتحاد السوفيتى دور تنموي فاعل فى مصر خلال حقبة الخمسينات والستينات، تضمن تشييد 97 مشروعا تنمويا وصناعيا فى مصر، تمثل حتى الآن دعامة الاقتصاد المصرى، ومن أبرزها السد العالى، ومجمع الحديد والصلب، ومجمع الألومنيوم، وأنفاق مجمع أسوان للفحم، وترسانة الإسكندرية، والعديد من مشروعات الرى.

كذلك، كانت روسيا المصدر الرئيسى لتسليح الجيش المصرى وتطويره وتحديث منظومته الدفاعية، وقد خاضت مصر حرب السادس من أكتوبر 1973 اعتمادا على التكنولوجيا والأسلحة الروسية، والتدريب الروسى لكبار العسكريين المصريين والذى تميز بالكفاءة والجدية.

ثانياً- التقارب الدينى والثقافى والحضارى

هناك تقارب دينى وثقافى وحضارى واضح بين مصر وروسيا فقد خضعت روسيا لحكم التتار المسلمين فى القرن الرابع عشر خلال حكم الأمير تيمور، ومنذ ذاك الحين انتشر الاسلام فى ربوع روسيا ليصل عدد المسلمين فى روسيا إلى 20 مليون مسلم أى حوالى 14% من إجمالى عدد سكان روسيا الاتحادية، ينخرطون فى نحو 3500 منظمة دينية إسلامية تعمل في روسيا، وفقا لتقديرات رئيس مجلس المفتين في روسيا الشيخ راوي عين الدين في 20 ديسمبر 2007 خلال خطبة عيد الأضحى.

كما أن هناك جامعة إسلامية روسية في قازان عاصمة جمهورية تتارستان الروسية تم تأسيسها عام 1998. ويمارس مسلمى روسيا كل الشعائر الدينية بحرية تامة داخل روسيا، كما ازداد عدد الحجاج الروس على نحو ملحوظ حيث توجه 23,5 ألف مسلم من روسيا إلى المملكة العربية السعودية لتأدية فريضة الحج عام 2008.

وقد كانت روسيا حريصة على إبراز هذا التقارب الدينى والحضارى والتأكيد عليه من خلال طلب عضوية منظمة المؤتمر الاسلامى فى أكتوبر 2003، وقد حصلت روسيا بالفعل على صفة مراقب فى المنظمة، كما مُنحت روسيا فى عام 2007 صفة مراقب في المنظمة الإسلامية

للتربية والثقافة والعلوم «الإيسيسكو»، وتم تشكيل مجموعة عمل تحت مسمى الرؤية الاستراتيجية «روسيا - العالم الإسلامي»، عقدت اجتماعها الرابع في جدة في أكتوبر 2008.

من ناحية أخرى، فإن غالبية السكان فى روسيا يعتنقون الأرثوذكسية، وهو نفس المذهب الذى يعتنقه الأخوة المسيحيون فى مصر. وأكد الرئيس ميدفيديف أثناء زيارته لدير مار جرجس في القاهرة خلال زيارته لمصر أن «وحدة الكنائس الأرثوذكسية والشعوب الأرثوذكسية تشكل شرطا هاما لتطور بلداننا سلميا». كما اعترف بطريرك الكنيسة الروسية الراحل الكسي الثاني للسلطة الفلسطينية بدورها في حماية الأماكن المسيحية المقدسة التابعة للكنيسة الروسية في الأراضي المحتلة، تأكيداً لروح الود والثقة المتبادلة بين روسيا والعالم الإسلامى عامة.

على صعيد آخر قامت روسيا فى عام 2007 ببث المحطة الفضائية الإخبارية الروسية باللغة العربية «روسيا اليوم». لإتاحة فرصة التواصل المباشر بين روسيا والعالم العربى عامة، والتعريف بالثقافة والمجتمع الروسى، ونقل صورة صحيحة للأحداث الجارية ليس فقط فى روسيا ودول الكومنولث ولكن على الصعيد الدولى أيضاً. وجدير بالذكر أن القيادة الروسية اختارت يوم ميلاد الرئيس السابق حسنى مبارك لبدء البث، وكان أول من أحيط علماً بذلك من القيادة الروسية مباشرة.

كما تم افتتاح الجامعة الروسية فى مصر؛ والتى سيكون لها أكبر الأثر فى إحداث التقارب الثقافى والحضارى بين الشعبين، لاسيما فى أوساط الشباب الذين سيتلقون تعليمهم فيها.

هذا التقارب مثّل عاملاً أساسياً فى عشق الروس لمصر، فروسيا تأتى فى مقدمة الدول المصدرة للسياحة لمصر، ويبلغ عدد السياح الروس القادمين لمصر 2 مليون سائح سنوياً، وفق تقديرات عام 2008، مقارنة بحوالى 350 ألف سائحاً روسيا خلال عام 2003.

ثالثاً- استعادة روسيا لمكانتها كأحدى القوى الكبرى

دعم الاستقرار السياسى والاقتصادى المتزايد فى روسيا منذ عام 2000 من ثقة مصر وغيرها من دول العالم فى روسيا كفاعل دولى مهم وشريك يعول عليه سياسيًا واقتصادياً، وهو الأمر الذى تأكد فى أعقاب أزمة أوسيتيا الجنوبية.

فرغم أن المواجهة الروسية الورية التى اندلعت إثر القصف الذى قامت به جورجيا لأوسيتيا الجنوبية فى ليل الثامن من أغسطس 2008، تبدو أزمة إقليمية ولا ترقى بالمعايير العسكرية إلى الأزمات الدولية، إلا إنها تعتبر نقطة تحول مفصلية وكاشفة فى النظام الدولى وعلاقات القوى فيه، ولها دلالاتها السياسية لاسيما فيما يتعلق بهيكل النظام الدولى.

فعقب حقبتى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، واللتين شهدتا انهياراً سريعاً فى القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية ودرجة حادة من عدم الاستقرار السياسى لم تشهدها روسيا منذ انتهاء الحرب الأهلية وإعلان قيام الاتحاد السوفيتى مطلع العشرينات من القرن الماضى، أوضحت الأزمة أن روسيا استعادت مكانتها كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها وفرض إراداتها فى هذا الخصوص، الأمر الذى اكسبها احترام الدول الأخرى وأعاد الثقة فى روسيا كشريك فاعل ومهم.

ورغم تصاعد حدة السلوك اللفظى من جانب الولايات المتحدة، وتهديدها ووعيدها بمعاقبة روسيا وعزلها عن العالم، فإن شيئاً من هذا لم يحدث، ولم تفلح هذه التهديدات فى إثناء روسيا عن موقفها. وإزاء التهديد الأمريكى بضم جورجيا إلى حلف الأطلنطى مستقبلا، وما صاحبه من مناورات أمريكية أوكرانية فى البحر الأسود، والمضى قدماً فى مشروع الدرع المضاد للصواريخ مع بولندا والتشيك الذى تعتبره روسيا موجهاً إليها وتهديداً مباشراً لأمنها القومى، وكذلك السلوك اللفظى المتغطرس للرئيس الأمريكى السابق جورج بوش ووزيرة خارجيته تجاه روسيا والذى لم يعد مقبولاً ليس فقط من جانب روسيا بل ومن العالم أجمع؛ ثبتت روسيا على موقفها بل وصعدت من ردود أفعالها هى الأخرى، وذلك بتوعد بولندا بإمكانية استخدام السلاح النووى ضدها، وتعليق تعاون روسيا مع حلف الأطلنطى، ثم الاعتراف باستقلال كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا فى خطوة كانت بعيدة تماماً عن كافة التقديرات والتوقعات.

فقد عكست الأزمة رغبة القيادة الروسية فى تأكيد كون روسيا لاعبا دوليا لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومى، وهى محاولة من جانب روسيا لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة إلى علاقة أكثر تكافئاً بين شريكين على قدم المساواة فى إطار نظام متعدد القوى ينهى الاحتكار والانفراد الأمريكى في إدارة الشأن الدولى. ساعد على ذلك التحسن الملحوظ فى أداء الاقتصاد الروسى منذ عام 2000، والذى وصل إلى حد الطفرة حيث حقق الاقتصاد الروسى معدل نمو بلغ حوالى 7% سنوياً منذ عام 2003، وفائضاً فى الميزان التجارى على مدى السنوات الأخيرة وصل خلال الفترة من يناير- مايو 2008 فقط إلى 48.1 مليار دولار، وفائضاً فى الميزانية الفيدرالية بلغ 57 مليار دولار عام 2007. كما تحتفظ روسيا بثالث أكبر احتياطى عالمى من الذهب والعملات الصعبة (597.3 مليار دولار فى أغسطس 2008). كذلك، استعادة المؤسسة العسكرية الروسية هيبتها وانضباطها، وتطورت قدراتها العسكرية بشكل ملحوظ واستعادة مكانتها كثانى أكبر مُصدر للسلاح فى العالم. وقد كان انضمام روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى لتتحول إلى مجموعة الثمانية فى يونيو 2002، واستضافتها ورئاستها لقمة المجموعة عام 2006 دلالة واضحة على استعادة روسيا لمكانتها فى مصاف القوى الكبرى. الأمر الذى دفع دول عدة ومنها مصر إلى المضى قدماً فى تطوير علاقاتها مع موسكو فى مختلف المجالات.

رابعاً- موقف روسيا من الثورة المصرية

على عكس الكثير من القوى الدولية والإقليمية لم تحاول روسيا التدخل فى مسار الثورة المصرية، بدعم طرف أو قوة سياسية ما على حساب الآخرين، وكان هناك تأكيد على أن مستقبل مصر يقرره المصريون أنفسهم. وهو أمر يكسب روسيا احتراماً وتقديراً، ويجعل من اليسير عليها إعادة تفعيل العلاقات مع نظام ما بعد الثورة. فقد انطلقت موسكو فى موقفها تجاه الثورة المصرية من أهمية المحافظة على علاقاتهما بمصر وعلى مصالحهما الاستراتيجية بها، وكذلك مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى كمبدأ عام يحكم سياستها الخارجية. وجاء موقفها متحفظاً إلى حد بعيد، ومؤكدة على ضرورة الحوار والطرق السلمية لتسوية الخلافات السياسية، مع رفض التدخل الخارجى رفضاً تاماً وقاطعاً.

فقد أعرب الرئيس الروسى ديمترى ميدفيديف فى 12 فبراير 2011 عن أمله بأن تستأنف العملية الديمقراطية في مصر بشكل سريع وكامل عبر الإجراءات الانتخابية الشرعية. واعتبر ميدفيديف أنه «من المهم أيضا المحافظة على السلم والوفاق بين مختلف الطوائف في مصر». وفى 2 فبراير أعلن سيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي، أن موسكو لا تعتبر من المفيد فرض «وصفات» وإنذارات من الخارج على السلطة والشعب المصريين. وأن السياسيين المصريين والشعب المصري يعرفون كيفية حل تلك المشاكل.

وتعتبر زيارة السيد وزير الخارجية المصري لموسكو خلال الفترة 20 ـ 22 ديسمبر 2011 خطوة مهمة للتنسيق ودفع العلاقات الإستراتيجية بين البلدين فى فترة ما بعد الثورة حيث تم خلال اللقاء توقيع وثيقة خاصة بجدول المشاورات السياسية بين البلدين لعام 2012. كما سبق وأن قام د. سمير الصياد وزير الصناعة والتجارة الخارجية المصرى بزيارة إلى موسكو فى مايو 2011، بحث خلالها مجمل العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين ومراجعة الموقف التنفيذى لتوصيات اللجنة المصرية الروسية المشتركة والإعداد للدورة التاسعة للجنة المقرر عقدها بموسكو، وتشجيع رؤساء الشركات الروسية الراغبة فى الاستثمار بمصر وطمأنتهم على استقرار الأوضاع الداخلية.

خامساً. التعاون التقنى والاقتصادى فى إطار دور تنموى حقيقى لروسيا

فى ضوء الخبرة الإيجابية للتعاون فى فترة ما قبل الثورة تعتبر روسيا شريك مهم لمصر خاصة فى المجالات الاقتصادية والتقنية، كما تتمتع مصر بأهمية إستراتيجية لدى روسيا، وهناك مصالح مشتركة واسعة تربط البلدين.

وقد أكدت روسيا حرصها على استمرار التعاون والشراكة مع مصر فى فترة ما بعد الثورة على النحو الذى يعظم مصالح الطرفين. فعقب أسبوع من بدء الثورة المصرية أوضح وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف أن مصر شريك استراتيجي وبلد رئيسي بالنسبة لروسيا في الشرق الأوسط، مشيرا إلى أن روسيا مهتمه بما يحدث هناك ومهتمه باستقرار وازدهار مصر كدولة ديمقراطية.

ومن أبرز مجالات التعاون بين البلدين :

1. التعاون فى مجال الطاقة

هناك إقبال شديد من جانب شركات النفط الروسية للاستثمار فى قطاع النفط فى مصر من خلال المشاركة فى عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج. فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمة فى مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك فى مجال الصناعات البتروكيماوية حيث تعد روسيا من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم. وتعتبر الشركات الروسية خاصة «لوك أويل» و«غاز بروم» من كبرى الشركات العالمية العاملة فى مجال الطاقة. وهناك العديد من المشروعات التى بدأت بالفعل بين روسيا ومصر، والتى تعتبر نواة لتطوير التعاون فى هذا المجال.

وقدر إنتاج شركة «لوك أويل» الروسية فى مصر عام 2004 بنحو 12 ألف برميل يومياً. وقد وقعت الشركة اتفاقيتين جديدتين فى عام 2003، الأولى للبحث فى منطقة شمال شرق جيسوم

والثانية فى منطقة غرب جيسوم فى مساحة 176 كم^2، وبتكلفة حوالى 26 مليون دولار. وفى عام 2004 انتقل التعاون فى هذا المجال إلى التعاون الاستراتيجى الكامل فى صناعة البترول والغاز حيث تم الاتفاق على إقامة مشروعات مشتركة مع شركة لوك أويل باستثمارات روسية لإسالة وتصدير الغاز الطبيعى المصرى والتوسع فى أنشطة البحث عن البترول وانتاجه بخليج السويس. هذا إلى جانب تنمية أعمالها فى منطقة امتيازها فى غرب عش الملاحة والصحراء الغربية، ليمثل إنتاجها 10% من الإنتاج المصرى من البترول.

كذلك انضمت مصر إلى منتدى الدول المصدرة للغاز، الذى أنشئ بمبادرة من روسيا بهدف فك الارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط والتنسيق بين مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار وانشاء خطوط الأنابيب الجديدة لنقله، الأمر الذى يسهم فى بلورة سوق عالمي للغاز ويسهم فى تحقيق الاستقرار العالمى فى هذا الخصوص، حيث تستأثر الدول أعضاء المنظمة الأثنتا عشرة بأكثر من 50% من الإنتاج العالمى للغاز، و80% من إجمالى الاحتياطى العالمى المؤكد له. وقد تم الإعلان عن قيام المنظمة وتوقيع الميثاق الخاص بها فى ختام منتدى الدول المصدرة للغاز في موسكو في 23 ديسمبر 2008.

2. التعاون فى مجال الطاقة النووية

لاشك أن المستقبل هو للطاقة النظيفة الآمنة والمستدامة، وهنا تبرز أهمية الطاقة النووية ومحطات الطاقة الكهروذرية، وأهمية التعاون المصرى الروسى لدعم قدرات مصر فى هذا الصدد. وهو التعاون الذى بدأ بالفعل على نطاق محدود لا يتفق مع احتياجات مصر، ولا مع ما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم تقنى فى هذا المجال، حيث يعتبر معهد الطاقة الروسى أكبر المعاهد المتخصصة فى مجال الطاقة فى العالم، وقام بإعداد وتدريب 150 ألف خبير فى مجال الطاقة. كما كان الخبراء الروس أول من ساهم في إنشاء مفاعل «إنشاص» المصري للبحوث النووية خلال الحقبة الناصرية. وتتميز روسيا فى هذا المجال أيضا بالاشراك المحلى والسماح للخبراء المصريين بالمشاركة فى التنفيذ والتشغيل، كما تتميز بالثقة وغياب الشروط السياسية.

وقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين مصر وروسيا بشأن التعاون فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتبادل الخبراء وتدريب الفنيين فى إبريل 2001، وذلك فى مجال الاستفادة من النظائر والسلكروم وتحلية مياه البحر بالطاقة المتجددة، والاستفادة من الاملاح الناتجة من التحلية. كما تم الاتفاق على قيام روسيا بتقديم الدعم اللازم لتشغيل المعجل الاليكترونى الذى اشترته مصر من روسيا، والذى يقوم بانتاج نظائر مشعة تستخدم فى تشخيص الكثير من العلاجات لأمراض المخ والقلب والمناطق الحساسة.

كما تم فى مارس 2008 توقيع اتفاقية لمدة عشر سنوات تمدد تلقائيا خاصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية، وتتيح التعاون بين البلدين فى مجالات البحث وتحقيق الوقاية الإشعاعية وحماية البيئة، وتتمكن إحدى الشركات الروسية المعنية، «اتوم ستروي اكسبورت»، بمقتضاها من المشاركة في المناقصة المصرية لبناء أول محطة كهرذرية مصرية.

3 . تنمية البنية الصناعية المصرية

لروسيا دور متزايد وملحوظ فى تنمية البنية الصناعية فى مصر، وذلك من خلال تحديث البنية الصناعية التى شيدت فى فترة الاتحاد السوفيتى ومنها تحديث مولدات كهرباء السد العالى فى مصر لزيادة عمرها الافتراضى 40 عاماً أخرى ، وتحديث الفرن العالى وإعادة تأهيل احدى الغلايات بشركة حلوان للحديد والصلب، وإعادة بناء ترسانة السفن بالإسكندرية ، ويتضمن هذا بناء سفن، وإصلاح سفن، والتعاون الفنى، والتدريب، وغيرها من المشروعات .

هذا إلى جانب إنشاء صناعات جديدة مشتركة ، من أهمها الاستثمار المصرى الروسى المشترك فى مصنع للطائرات من طراز «توبوليف 204» يقام فى مدينة أوليانوف بروسيا. وتم توقيع الاتفاقية الخاصة بذلك مع روسيا عام 2002، وقد ساهمت شركة «سيروكو» المصرية بمبلغ 280 مليون دولار فى إنشاء المصنع الذى كان من المقرر أن يبدأ إنتاجه عام 2004. وإقامة مصنع للألمونيوم باستخدام المواد الأولية الموجودة فى الجزء الشمالى الغربى فى صحراء مصر الغربية بالإضافة إلى الأسمنت ومنتجات الصودا. وانشاء مصنع لانتاج حمض الفوسفوريك والأسمدة الفوسفاتية باستخدام إمكانيات مجمع فوسفات أبو طرطور. وإقامة وحدة لصهر سبائك المنجنيز الحديدى الناعم بطاقة يومية قدرها 10 أطنان بمصنع شركة سيناء للمنجنيز .

أيضاً الإنتاج المشترك للعديد من المنتجات الروسية فى مصر لاسيما السيارات والشاحنات والجرارات ، وأبرزها سيارات «فاز» و«جازيل» و«اوكا» وشاحنات «كاماز» ومنتجات مصنع ليبيتسك من الجرارات ومنتجات مصنع إيربيت من الدراجات النارية . والتعاون فى مجال صناعات الفلزات والغازات والتعدين والمحركات والصناعات الكيماوية وأجهزة الرى والمحولات .

كذلك الإنتاج المشترك للدواء ، فخلال زيارة الرئيس السابق مبارك لروسيا فى مايو 2004 تم توقيع اتفاق بشأن الإنتاج المشترك للدواء فى روسيا وتوزيع الدواء المصرى فى روسيا والدول المجاورة والتصدير للدول العربية والأفريقية، ومنها خط لانتاج دواء الأنسولين بالتعاون بين شركة سيديكو المصرية وشركة بيوتكنولوجيا الروسية . كما تم توقيع اتفاقية لنقل التكنولوجيا الحيوية المتقدمة إلى مصر وإنشاء مصنع فى مصر للمستحضرات البيوتكنولوجية باستخدام التقنية الروسية .

كما وقعت مصر وروسيا فى أبريل 2007 اتفاق إنشاء المنطقة الصناعية الروسية المتخصصة في الصناعات المغذية للسيارات والطائرات والحاسبات الإلكترونية ، وانتاج معدات للمحطات الكهربائية والصناعة النفطية، وأجهزة الحاسوب، ووحدات لتحلية مياه البحر، ومعدات طبية، وبعض السلع الهندسية الأخري بمدينة برج العرب الصناعية المصرية على مساحة مليون متر مربع وباستثمارات تصل إلي 2 مليار دولار.

4. التعاون فى المجال الزراعى

من الأهمية بمكان الاستفادة من التقنيات الروسية فى نظم الرى بالتنقيط وبالرش واستصلاح الأراضى الصحراوية وإعادة استخدام ماء الصرف ، وزراعة النباتات المثبتة للكثبان الرملية والتى تزرع ببعض الجمهوريات الجنوبية لروسيا، وذلك من خلال اتفاقية تعاون بين المركز القومى للبحوث بمصر والمعهد الروسى للأبحاث العلمية لنظم الرى تم توقيعها فى مايو 2004. فالمستقبل الحقيقى لمصر هو فى تطوير القطاع الزراعى على النحو الذى يمكنها من إشباع الاحتياجات

الأساسية لمواطنيها. وتمتلك روسيا خبرة واسعة فى هذا المجال خاصة إنتاج القمح.

5. تنامى التبادل التجارى

تمثل مصر سوقا مهمة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية والمعمرة مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والسيارات والأخشاب والورق والحديد والصلب ومنتجاته، إلى جانب القمح حيث تعتبر روسيا من أكبر منتجى القمح فى العالم، وقد وقعت مصر اتفاقاً معها عام 2003 لاستيراد القمح مقابل تصدير سلع مصرية، وذلك فى إطار التوجه المصرى نحو تنويع مصادر استيراد القمح وتقليل الاعتماد على واردات القمح الأمريكى. وتعتبر مصر من أكبر مستوردي القمح في العالم، إذ تستورد سنويا 7,3 ـ 8,2 مليون طن. وتشتري الدولة جزءًا كبيرًا من القمح لتوفير الخبز للسكان بأسعار مخفضة مدعومة. وتستورد مصر 50% من احتياجاتها من القمح من روسيا، وبلغت قيمة القمح المستورد من روسيا في عام 2008 مبلغ 700 مليون دولار. واثر التحفظ على كمية من القمح الواردة من روسيا غير مطابقة للشروط والمواصفات الخاصة بالاستهلاك الأدمى فى مايو 2009، وثبوت مسئولية الشركة المصرية التى قامت باستيراد القمح كعلف للحيوانات ثم حاولت استخدامه للاستهلاك البشرى، قام البلدان خلال زيارة الرئيس ميديفيدف لمصر بتوقيع عقدا طويل الأمد بشأن توريد القمح، والاتفاق على آلية فحص النوعية لضمان المطابقة للمواصفات.

كما تعتبر روسيا سوقاً مهمة بالنسبة للسلع الاستهلاكية المصرية لاسيما الموالح، والملابس الجاهزة، القطن، الأحذية والمنتجات الجلدية، الأدوية، الرخام والسيراميك، الأرز، الأثاث. إلا إن المنتجات المصرية تواجه منافسة شديدة فى السوق الروسية من جانب الدول الأخرى لاسيما الصين وتركيا وكوريا التى تقدم منتجات عالية الجودة وبأسعار منافسة أيضا، وذلك فى ضوء إنفتاح السوق الروسى على العالم.

وقد بلغ إجمالى التبادل التجارى بين مصر وروسيا مليارين و68 مليون دولار عام 2008، مقارنة بحوالى 4,872 مليون دولار عام 2005 مثلت الصادرات الروسية حوالى 95% منها (8,872 مليون دولار).

وقد شاركت مصر فى المعرض العربي الأول «Arabia Expo» الذي أقيم في مركز المعارض الروسي «كروكوس أكسبو» خلال الفترة من 22 إلى 42 أكتوبر 2008 بهدف تشجيع حركة التبادل التجارى بين روسيا والدول العربية، حيث تضمنت أقسام المعرض مختلف المجالات الاقتصادية مثل النفط والغاز، والاتصالات، والآلات والمعدات، والسلع المصنعة، والبناء والتشييد والعقارات، والسياحة، والطب والصيدلة...

6. التعاون فى مجال الفضاء

وقعت مصر وروسيا خلال زيارة الرئيس ميديفيديف فى يونيو 2009 وثيقتين للتعاون في مجال الفضاء، الأولى بشأن منظومة الإرشاد وتحديد الموقع عبر الأقمار الصناعية «جلوناس»، والثانية تتعلق باستخدام نتائج النشاط الفضائي.

سادساً- التفاهم السياسى والاستراتيجى بين البلدين

هناك تفاهم استراتيجى واضح بين مصر وروسيا حول القضايا التى تهم الطرفين، ويتضح ذلك مما يلى :

1- موقف روسيا من القضايا العربية :

هناك تأييد واضح من جانب روسيا للقضايا العربية، وهو ما تؤكده تصريحات المسئولين والسلوك التصويتى لها داخل الأمم المتحدة . فموقف روسيا من القضايا العربية يتسم بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربى ، وعليه تعقد آمال الدول العربية فى مزيد من العدالة والتوازن فى مواقف المجتمع الدولى تجاه القضايا العربية المختلفة، لاسيما القضية الفلسطينية .

فروسيا هى «الراعى الثانى» لعملية السلام التى بدأت فى مدريد عام 1991، كما إنها عضو «الرباعية» الدولية المسئولة عن عملية السلام . وتعتبر روسيا وسيطاً نزيهاً، يسعى للتسوية السلمية مراعيا مصالح كافة الأطراف ، كما إنها الطرف الدولى الوحيد الذى يحتفظ بقنوات مفتوحة مع كافة أطراف القضية بما فى ذلك حركة حماس التى تعتبرها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى منظمة إرهابية . كما تتبنى روسيا رؤية تقوم على ضرورة اعتماد مبدأ التسوية الشاملة على كافة المسارات بما فيها المسار السوري والمسار اللبناني . ويظل التوازن هو السمة الغالبة على السياسة الروسية تجاه القضية الفلسطينية سواء فى العلاقة مع اسرائيل أو فى موقفها من الفصائل الفلسطينية المختلفة وتأييدها لوحدة الصف الفلسطينى .

ويوضح تطور السياسة الروسية ومواقفها تجاه الصراع العربى الاسرائيلى على مدى الخمسة عقود الماضية أن تغيراً ملحوظاً قد طرأ عليها منذ مطلع التسعينات فى اتجاه الاحتفاظ بعلاقات جيدة ومتوازنة مع أطراف الصراع جميعا. وعلى النحو الذى أصبح واضحاً أن المعادلة الصفرية (إما/ أو) غير مطروحة فى علاقة روسيا مع أطراف الصراع ، فهى ترتبط بعلاقات جيدة مع إسرائيل، ولكنها فى ذات الوقت تؤيد الحق العربى وتطور علاقاتها بالدول العربية على نحو مضطرد فى مختلف المجالات لأنها لا تجد تناقض أو تعارض بين الأمرين ، لاسيما مع اتجاه عدد من الدول العربية ذاتها إلى الانفتاح على إسرائيل والتعاون معها .

فروسيا تؤكد دوماً تأييدها للحق الفلسطينى وضرورة التزام إسرائيل بتنفيذ كافة الاتفاقات الموقعة والمحافظة على مرجعية مدريد وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام . وأن قرارات مجلس الأمن الدولى 242، 833 تعد هى الأساس لإحلال السلام فى المنطقة ، كما تؤكد روسيا على حق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم المستقلة ، وترفض سياسة الاستيطان والعنف باعتبارها لا تخدم العملية السلمية . كذلك أيدت روسيا عدد من القرارات المهمة المتعلقة بالقضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة، منها قرار الجمعية العامة (10/13) فى أكتوبر 2003، الذى يدين تصرفات إسرائيل فى الأراضى المحتلة وبناءها لجدار الفصل العنصرى ، والذى اعتبرته روسيا عملاً غير شرعى . كما تؤكد روسيا ضرورة التطبيق غير المشروط لخطة خارطة الطريق التى تستهدف إقامة دولة فلسطينية . بل إنها نجحت فى استصدار قرار مجلس الأمن رقم 1515 بناء على اقتراح منها والذى يقر خارطة الطريق ويجعل منها قراراً ملزما بدلاً من كونها مجرد مبادرة من اللجنة الرباعية .

وقد جاءت زيارة الرئيس بوتين لفلسطين فى أبريل 2005 لتؤكد هذا التوجه فى السياسة الروسية ، ولعل مراسم استقبال الرئيس بوتين فى رام الله كانت اعترافاً ضمنياً من جانب روسيا بالدولة الفلسطينية، كما أن مطالبته لإسرائيل «بالسعي لمساندة الرئيس الفلسطيني بدلا من الضغط عليه» مثلت دعماً معنوياً كبيراً للسلطة الفلسطينية ورئيسها . من ناحية أخرى، أحدثت الزيارة تغيراً نوعياً فى السياسة الروسية تجاه السلطة الفلسطينية تمثل فى الاتجاه من الدعم الدبلوماسى فقط على النحو السابق الإشارة إليه ، إلى الدعم المادى والفنى الذى وعد به الرئيس بوتين ، والذى تضمن إمداد الشرطة الفلسطينية بمروحتين و50 مدرعة انطلاقا من أن الرئيس محمود عباس لا يستطيع «مكافحة الإرهاب بحجارة فى يده»، على حد تعبير الرئيس بوتين، وكذلك ، تدريب قادة الشرطة الفلسطينية وأفرادها فى موسكو . كما أعلن وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف في المؤتمر الدولي للدول المانحة الذى عقد في باريس فى ديسمبر 2007 أن روسيا ستخصص 10 ملايين دولار في عام 2008 كمساعدة مالية للسلطة الفلسطينية.

وإزاء الأزمة التى اندلعت فى 27 ديسمبر 2009 نتيجة القصف الإسرائيلى لقطاع غزة طالبت روسيا إسرائيل بوقف القصف وإطلاق النار في القطاع فوراً، وقامت بتقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين والتى تضمنت مواد غذائية، وأدوية ولوازم طبية وخيم ومحطات توليد كهربائية. وأعلن سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي أن بلاده لم توقف اتصالاتها مع حماس ، بهدف حثها على التوصل إلى الوحدة الفلسطينية على أساس مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية. كما شاركت روسيا في مؤتمر المانحين لإعادة إعمار غزة والذي عُقد بالقاهرة في 2 مارس 2009 .

كما أبرزت دعوة روسيا لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط بموسكو ، اهتمام روسيا بممارسة دور حقيقى فى عملية التسوية السلمية. ويعتبر المؤتمر استمرارا لما بدأ في أنابوليس بالولايات المتحدة فى نوفمبر 2007، بهدف إخراج التسوية من مأزقها وبدء حوار بين كل الأطراف، وإطلاق مسيرة التسوية السلمية الشاملة التي لم يطلقها لقاء أنابوليس ولا حتى على المسار الفلسطيني ، وإقامة دولة فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل .

وفى 18 يناير 2011 قام الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف بأول زيارة له إلى فلسطين دون المرور بإسرائيل ، الأمر الذى جعل الزيارة سابقة هى الأولى من نوعها حيث جرت العادة أن كل شخصية دولية مهمة تزور فلسطين تزور إسرائيل أيضا لتؤكد عدم تحيزها لأي من طرفي النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، إلا أن ميدفيديف «شطب» إسرائيل من برنامج الزيارة، على حد وصف إحدى وكالات الأنباء الروسية. وقد كان لحميمية اللقاء مع الرئيس الفلسطينى محمود عباس، وتصريحات ميدفيديف التى أكدت على ثبات الموقف الروسى المؤيد لإقامة دولة فلسطينية ، بل وتشديده على ضرورة أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية ، أكبر الأثر فى دعم المحاولات الفلسطينية لإقامة الدولة الفلسطينية. فاستحق ميدفيديف وسام نجمة فلسطين تقديراً للدور الروسى الكبير والمتميز في دعم الشعب الفلسطيني، من أجل الحرية وإقامة دولته المستقلة. والذى لا يقتصر على الدعم السياسى، وإنما يتضمن دعماً اقتصادياً أيضاً، حيث قدمت روسيا مساعدات بلغت قيمتها 30 مليون دولار لفلسطين على ثلاث دفعات قيمة كل منها 10 ملايين دولار في مايو 2006 وسبتمبر 2008 وأكتوبر 2010 . كما قدمت لفلسطين 9839 طنا من الدقيق في مارس2010.

كذلك، رفضت روسيا دوما استخدام القوة ضد العراق، وأدانت الضربات الجوية الأمريكية البريطانية على العراق فى يناير ويونيو 1993 وديسمبر 1998 وفبراير 2001. كما عارضت روسيا الخطط الأمريكية بمواصلة العملية المناوئة للإرهاب ونقلها إلى ما تسميه بالدول المارقة وأن يكون العراق هدفا لهذه الحملة بعد أفغانستان. ورفض بوتين مفهوم «محور الشر» الذى طرحه الرئيس الأمريكى جورج بوش فى وصفه للعراق وايران وكوريا الشمالية، وذكر أن روسيا «تتفهم تجاوز الولايات المتحدة لمجلس الأمن فى قرارها بشن حملة عسكرية ضد أفغانستان إذ أن واشنطن كانت تتعامل مع تهديد فورى. ولكن يجب ألا يكون هناك أى استثناء مشابه فيما يتعلق بشن هجمات على العراق أو إيران أو كوريا الشمالية». وأعربت القيادة الروسية عن قناعتها بعدم وجود براهين موضوعية تثبت تورط العراق فى دعم منظمات إرهابية عالمية بما فى ذلك تنظيم القاعدة، كما أنه ليس هناك دلائل على امتلاكه أسلحة دمار شامل أو أنه يقوم بإنتاجها.

ولكن رغم نجاح روسيا بالتنسيق مع فرنسا فى الحيلولة دون استصدار الولايات المتحدة قراراً من مجلس الأمن يخولها التدخل العسكرى فى العراق، إلا أنها لم تستطع الحيلولة دون ذلك. وقد ظل الموقف الروسى الرافض للاحتلال الأمريكى للعراق واضحا منذ بدء الاحتلال فى 20 مارس 2003، وكان التأكيد الروسى الدائم على ضرورة الإنسحاب الأمريكى من الأراضى العراقية وحل القضية العراقية فى إطار الشرعية الدولية ومن خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقى فى اختيار حكومته وإدارة شئون بلاده.

على صعيد آخر، تعتبر روسيا أكثر ميلاً واستعداداً للتعاون مع «العالم العربى» ككيان إقليمى، وهى بذلك تختلف جوهرياً فى موقفها عن دول كبرى أخرى ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربى وتسعى إلى إذابته فى كيان أكبر «شرق أوسطى» أو «متوسطى» غير متجانس أو محدد الهوية. ويتضح ذلك ليس فقط فى تصريحات القادة الروس وإنما فى إجراءات وسياسات فعلية كان منها إنشاء مجلس الأعمال الروسى العربى عام 2003 بهدف توفير قنوات للتعاون بين رجال الأعمال الروس والعرب كما سبقت الإشارة.

وتعتبر زيارة الرئيس الروسى السابق فلاديمير بوتين لمقر جامعة الدول العربية أثناء زيارته للمنطقة فى أبريل 2005، وزيارة الرئيس الروسى ديمترى ميديفيدف للجامعة وخطابه بها فى يونيو 2009، دلالة خاصة حول أهمية العالم العربي لروسيا، وتأكيد موقف روسيا وقيادتها الداعم لوحدة الصف العربي وللعمل العربي المشترك خلافا لقوى كبرى أخرى تجد مصالحها فى ضرب الوحدة العربية.

2. التنسيق المشترك فى مجال مكافحة الارهاب

هناك اتساق فى الرؤى بين كل من مصر وروسيا للإرهاب وأسلوب مكافحته، وكذلك المنظمات التى تعتبر إرهابية وتلك التى تخرج عن هذا النطاق. وقد تم إنشاء لجنة مصرية روسية مشتركة معنية بمكافحة الإرهاب الدولي عقدت اجتماعها الثالث عام 2008، حيث تم الاتفاق على توسيع نطاق التنسيق والتعاون بين البلدين ليشمل مكافحة الإرهاب الإلكتروني والجريمة الإلكترونية.

3. تطابق المواقف خاصة بين مصر وروسيا من قضية الاصلاح فى الشرق الأوسط

وضرورة أن تنبع هذه الاصلاحات من دول المنطقة ذاتها وأن يتم تنفيذها بما يتفق مع ظروف كل دولة من دول المنطقة خاصة تركيبتها السكانية وخصوصيتها الدينية والعرقية والثقافية ، وفى إطار عربى صرف.

4. اعتدال موقف مصر من القضايا التى تهم روسيا

حيث تؤكد مصر أن أى قضايا خلافية بين دول رابطة الدول المستقلة هو شأن يخص الدول المعنية ويجب تسويته بالطرق السلمية ، ومثال ذلك موقفها من النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناجورنو كاراباخ . كما تميز الموقف المصرى من قضية الشيشان، ذات الحساسية البالغة بالنسبة لروسيا بالحرص الشديد، وحرصت مصر على عدم إصدار تصريحات تتضمن أى إدانة للحملة العسكرية الروسية على الشيشان سواء الأولى (1994 - 1996)، أو الثانية التى بدأت فى سبتمبر 1999. وأكدت مصر أن قضية الشيشان تعتبر شأنا داخليا لروسيا لا يجب التدخل فيه حفاظا على العلاقات مع روسيا.

5. العضوية المشتركة فى المنظمات الإقليمية

دعمت مصر طلب روسيا للانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامى ، وكذلك إنضمامها إلى منظمة التجارة العالمية . من ناحية أخرى فإن مصر عضو فى منظمة الأمن والتعاون الآسيوى والمعروف بمؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة فى آسيا (سيكا) والتى أنشأت بناء على مبادرة تقدمت بها الحكومة القازاقية عام 1992. وتضم فى عضويتها خمسة عشر دولة منها مصر وروسيا، وتهدف إلى مواجهة التحديات الأمنية عامة لاسيما الإرهاب، وتجارة المخدرات والأسلحة.

سابعاً- الحاجة إلى تطوير التعاون العسكرى

يعتبر التعاون العسكرى هو أضعف حلقات العلاقات المصرية الروسية ، فهو حتى الآن لا يرقى للتطور الحادث فى المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية والسياسية . ورغم النهضة التى تشهدها المؤسسة العسكرية الروسية حالياً ورغبة روسيا فى مزيد من التنشيط لتجارة السلاح الروسى ، وما يتيحه ذلك من فرص كبيرة فى هذا المجال ، يظل التعاون العسكرى بين روسيا ومصر محدودا للغاية.

وقد أعادت مصر فتح مكتبها العسكرى فى موسكو عام 1993، ومنذ ذلك الحين تبادل الجانبان عدداً من الزيارات منها تلك التى قام بها مدير جهاز المخابرات الحربية المصرية لموسكو فى مارس 1996، وزيارة مساعد الرئيس الروسى للشئون العسكرية يرافقه المدير العام لشركة «روس فاروجينيه»، المسئولة عن صفقات السلاح فى روسيا، لمصر فى يناير 1997.

وقد وصل حجم العقود العسكرية بين مصر وروسيا إلى حوالى 450 مليون دولار تم سداد جزء من قيمتها نقداً والجزء الثانى فى مقابل توريد سلع مصرية للجانب الروسى . هذا إلى جانب عقد وقعته وزارة الدفاع المصرية مع أكبر منتج للسيارات «الاندروفر» فى روسيا لتوريد ألف سيارة لمصر بقيمة 9 مليون دولار فى غضون عام 1995. من ناحية أخرى ، توجه وفد إلى روسيا مكون من حوالى 300 ضابط مصرى للتدريب على المعدات فى إطار بعض العقود العسكرية الموقعة بين الجانبين.

وفى عام 2001 تم توقيع صفقة تقوم روسيا بمقتضاها بتزويد مصر بنظم دفاع جوى متطور من طراز «اس- 125»، وهى نظم حديثة قادرة على تدمير أهداف جوية معادية على ارتفاع 65 ألف قدم، كما أنها مقاومة للتشويش الإلكترونى.

كما أشارت صحيفة «فيدوموستي» الروسية إلى إن مصر تعاقدت في عام 2008 على شراء 14 مروحية روسية من طراز «مي - 17» وأنها تتفاوض مع روسيا لشراء غواصتين. هذا إلى جاب صفقة شراء مصر لعدد لا يقل عن 24 طائرة من طراز SU-35 وعدد كبير من طائرات MIG-29 الروسيه، وذلك بعد الرفض الأمريكي الدائم للطلب المتكرر من مصر لشراء مقاتلات اعتراضيه من طراز F.15 الشهيرة وذلك للإبقاء على التفوق الجوى للقوات الجوية الإسرائيلية.

ولكن يظل التعاون فى المجال العسكرى أقل بكثير مما تتيحه الإمكانيات المتاحة والاستعداد الذى تبديه روسيا، ومن الضرورى تطوير التعاون بين البلدين فى المجال العسكرى، ويتضمن ذلك ليس فقط توفير قطع الغيار لبقايا الأسلحة الروسية فى مصر، ولكن عقد صفقات تمكن مصر من الحصول على منظومات من الأسلحة الدفاعية المتقدمة على النحو الذى يمكن مصر من تطوير وتنويع ترسانتها العسكرية، وكذلك تطوير التعاون فى مجال تدريب العسكريين المصريين خاصة مع كفاءة التدريب الروسى وتميزه بالجدية.

خاتمة

إن روسيا يمكن أن تمثل شريكاً أساسياً فى تحقيق النهضة المصرية المرتقبة، فلديها الخبرة والتكنولوجيا، والرغبة الصادقة فى تقديم مساعدة حقيقية وفعالة، وعلينا تحديد ماذا نريد؟ وكيف يمكن إقامة علاقات التعاون معها على النحو الذى يحقق مصالح الطرفين؟ فالقراءة المتأنية لخبرة التعاون مع روسيا فى الماضى وما يمكن أن تقدمه لمصر فى الحاضر والمستقبل تؤكد إن الشراكة معها ضرورة تنموية لمصر.

وعلينا فى هذا الإطار تفهم مصالح الجانب الروسى وأنه لم يعد بمقدور روسيا ولا ضمن توجهاتها تقديم مساعدات فنية أو ما شابه ذلك دون مقابل. الأمر الذى يصعب معه تحقيق تعاون على أسس راسخة قوية دون فائدة لطرفى التعاون. وقد وضعت روسيا معياراً موضوعياً لذلك ألا وهو العائد الاقتصادى من التعاون فى أى مجال بما في ذلك المجال العسكرى.

كما تبرز أهمية دعم وتشجيع الاستثمار المصرى فى روسيا. فرغم الجهود الروسية المبذولة لاستعادة ثقة المستثمرين العرب بصفة عامة تظل تلك الاستثمارات أقل بكثير من المستوى الذى تريده وتسعى إليه روسيا نتيجة استمرار إحجام المستثمرين ورجال الأعمال العرب عن الاستثمار فى روسيا رغم التحسن فى الأوضاع الاقتصادية فى روسيا والاستقرار السياسى الذى تشهده منذ وصول بوتين إلى السلطة، والزيادة الكبيرة فى حجم الاستثمارات المتدفقة إليها حيث تحتل روسيا المرتبة الخامسة بين الدول الأوربية الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتى قدرت بـ 178.5 مليار دولار عام 2008، وذلك نتيجة استمرار التخوف من المجازفة، وعدم الثقة فى السوق الروسية، وضعف خبرة التعامل معها، والمعرفة بها.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن حجم رأس المال المصرى الذي يعمل في روسيا محدود للغاية، وذلك في الوقت الذي ينشط فيه رأس المال الغربي والإسرائيلي بقوة في روسيا غير مبال بالعوائق

التي تقف أمامه. وعمليا لم يحاول رجال الأعمال المصريين ولا الملحقين التجاريين المتعاقبين فى موسكو تأسيس قاعدة معلوماتية لدراسة السوق الروسية للمساعدة في فهم احتياجات هذه السوق كما تفعل الشركات الغربية على سبيل المثال. ومن ثم يواجه رجال الأعمال المصريين الكثير من المصاعب في الدخول إلى السوق الروسية والاستفادة من إمكانياتها الاستيعابية الواسعة.

كذلك فإنه رغم الجهود لتفعيل العلاقات الثقافية تظل هذا العلاقات محدودة نسبياً خاصة على صعيد العلاقات الشعبية بين مؤسسات المجتمع المدنى. وتعتبر مشكلة اللغة أهم المعوقات التى تواجه تطور العلاقات الثقافية بين البلدين، فعدد من يجيدون اللغة الروسية فى مصر محدود للغاية ، وهى ليست من اللغات الشائعة فى مصر ، ولهذا انعكاساته فى العديد من المجالات.

فمن ناحية يؤدى هذا إلى تعثر حركة الترجمة من الروسية إلى العربية وعدم القدرة على الاستعانة بالمصادر الروسية للمعلومات، بل إن الصحف والجرائد الرسمية الروسية غير متاحة بيسر فى مصر مقارنة بالجرائد والصحف الصادرة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. وكذلك الحال فى مجال الإعلام حيث يخلو التليفزيون المصرى من أى عروض لأفلام أو برامج روسية ، وربما يرجع ذلك فى جزء منه إلى عائق اللغة أيضا. إلا أن أبرز المجالات المتأثرة بذلك هو مجال السياحة حيث يعتبر عدم وجود عدد كاف من المرشدين الأكفاء باللغة الروسية من أهم معوقات تطوير التعاون السياحى بين مصر وروسيا رغم الآفاق الرحبة فى هذا المجال.